

مذكرات موقف اللجنة العلمية والتقنية للمياه الفلاحية العمل الهيكلي: الخدمات المقدمة للفلاحين والفلاحات مستعملي مياه السقي #11-2023

مقاربة مبتكرة تضع الفلاحين في قلب استراتيجيات التنمية

يشمل خدمات الري الخدمات الفنية والفكرية المختلفة التي قد يحتاجها الفلاحون والفلاحات. تتعلق هذه الخدمات بتوفير المواد الأولية والمعدات (مثل خدمات المياه وتوريد المواد الأولية والمعدات وخدمات الصيانة)، وتعزيز قدراتهم التقنية في الإنتاج (مثل التبسيط والاستشارات الزراعية والتدريب والبحث والتزويد بالمدخلات والصيانة) وإدارة استغلالهم (مثل الاستشارات الإدارية)، وتأمين استغلالهم (مثل الوضع القانوني وحقوق الملكية الأرضية والاستشارات القانونية والتأمين)، وتمويل استثماراتهم و/أو رأس المال الدوري (مثل القروض للمزارعين)، والوصول إلى المعلومات (مثل مراقبة الأسعار)، والوصول إلى الأسواق (مثل تجميع المنتجات والوساطة التجارية والشهادات)، وقدرتهم على التنظيم (مثل الاندماج في منظمة مهنية، والاستشارات للمنظمة المهنية)، والتفاوض (مثل المشاركة في منظمة قطاعية)، والدعوة للمطالبة (مثل الانضمام إلى نقابة). تشمل هذه الخدمات المزارع وكذلك المنظمات الفلاحية (مثل التعاونيات وجمعيات مستخدمي المياه). يمكن توفير هذه الخدمات من قبل القطاع العام والقطاع الخاص والمهنة الزراعية.

حقيقيا يتطلب التكيف المستمر للخدمات مع تطور السياق والاحتياجات، والقدرة على التدخل في الديناميات الموجودة بشكل طبيعي.

2. وفقا للخدمات التي يمكن أن يتم تقديمها من قبل القطاع العام والقطاع الخاص (التجاري) والمنظمات المهنية الفلاحية وحتى من الفلاحين إلى الفلاحين. لا يمكن ترك الخدمات للقطاع الخاص وحده: قد يتسبب ذلك في عدم استكمال العرض، أو أن يركز فقط على أهداف قصيرة الأمد، أو أن يخدم مصالح خاصة (قد تتقاطع في بعض الأحيان) ولكن دون أخذ أهداف المصلحة العامة في الاعتبار. قد تكون دورة الخدمات غير مستدامة. وهذا يؤكد ضرورة التنظيم العام واستعادة بعض الخدمات من قبل الفلاحين. ومع ذلك، يكون القطاع الخاص والقطاع العام والمنظمات المهنية الفلاحية ضروريين جميعا من أجل تحقيق توازن بين السعي للنمو والحفاظ على المصلحة العامة.

3. يتكون نموذج خدمات الفلاحين مستعملي مياه السقي من خدمات على مستويات مايكرو وميسو وماكرو، حيث يعزز كل من المستويات الثلاثة بعضها البعض. تكون الخدمات على مستوى المايكرو والميسو أكثر تطبيقية منطقيا، بينما يتعلق المستوى الماكرو بالسياسات العامة التي تدعم هذه الخدمات.

4. على عكس ما يمكن أن نفترض، ليس جميع الخدمات المتوفرة تخدم مصلحة المزارعين بشكل حقيقي. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تكون الخدمات مفيدة بشكل أكبر للفلاحين في مراحل الإنتاج أو التسويق في سلسلة القيمة الزراعية، وذلك بناء على توازن القوى داخل السلسلة. عندما يتم توجيه الخدمات من خلال سلسلة قيمة معينة، فإنها تميل إلى توجيه وتقييم استراتيجيات المزارعين. لذا، فن الضروري تحليل مصالح المزارعين وأماكنهم - بما في ذلك كل نوع من المزارعين في منطقة الري - وفك رموز القوى النافذة في المنطقة الريفية أو سلسلة القيمة. وذلك للتحقق مما إذا كانت الخدمات المتوفرة حقا تلي مصالح المزارعين.

5. يجب مواءمة الخطط العملية لتعزيز الخدمات بشكل فردي ويجب أن تستند إلى تشخيصات شاملة: تشخيص السلاسل الإنتاج والتشخيص الترابي؛ عرض خرائط وتقييم الخدمات الحالية، تصنيف المزارع وتقييم / تحديد أولويات احتياجات الخدمات، وتقييم مدى توافق العرض والطلب على الخدمات.



رسائل رئيسية

تم تطوير خمسة رسائل رئيسية حول خدمات الري بفضل العمل المشترك بين استعمال المراجع الموجودة، واستطلاعات ومقابلات فردية، ومجموعات مستهدفة، وورشات العمل المقررة كجزء من هذا الورش:

1. مجموعة خدمات متعددة ضرورية بشكل أوسع من مجرد خدمة المياه، ضمن نظام بيئي للخدمات الشاملة. عدم وجود طلب صريح من قبل المزارعين لا يعني غياب الحاجة. يعتمد إنشاء هذا النظام البيئي بشكل كبير على الديناميات المحلية ومنطقاتها (سواء تجارية أو قصيرة المدى أو حتى احتكارية) على النظام البيئي. إن إنشاء نظام متوازن كهذا، الذي يسمح بظهور ديناميات أكثر استدامة اجتماعيا وبيئيا، يشكل تحديا

تحديات وأهداف العمل الهيكلي

التحدي العام المحدد من قبل اللجنة العلمية والتقنية للمياه الفلاحية لهذا العمل هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المسقية، وذلك من خلال تعزيز قدرة الفلاحين مستعملي مياه السقي على الإنتاج.

من خلال تطبيقها على سياقين مختلفين (مناطق الواحات في تونس ومناطق زراعة الأرز في كمبوديا) وباستخدام منهجية مشابهة، ساهم العمل الهيكلي للجنة العلمية والتقنية للمياه الفلاحية في تعزيز التفكير في إمكانية وضع منهجية مستقرة لتحديد الخدمات المقدمة للفلاحين. كما سعى العمل أيضا إلى توفير تجارب سابقة حول برامج مختلفة من هذا النوع في كل من السياقين المدروسين، من خلال استعمال معلومات من مواقع أخرى غير معنية بالدراسة، بهدف تحديد عوامل النجاح والصعوبات المواجهة فيما يتعلق باختيار الإجراءات واستهداف الفاعلين المعنية والخطط العملية المعتمدة. تمكنت العملية من تحديد هذه الخدمات بشكل أفضل، وتوفرت تجربة مرجعية حول برامج الدعم اللري في كل من السياقين المدروسين، وتمكنت من وضع خطة عمل لتطوير الخدمات في كل موقع، واستخلصت استنتاجات عامة واستفادت من أسلوب تحليل الخدمات المقدمة للمزارعين.

في النهاية، ساهم هذا العمل في تعزيز توجه مشترك بين الفلاحين والباحثين وصناع القرار والفاعلين حول آليات تقديم الخدمات للفلاحين والمكانة التي ينبغي منحها لها في وضع وتنفيذ برامج الدعم وسياسات تنمية الفلاحة المسقية في مختلف مكوناتها (تطوير إنتاج الفلاحة المسقية، تحسين الخدمات، إدارة مستدامة للموارد الطبيعية وإدارة العوامل الخارجية السلبية، التنمية الاقتصادية المحلية، تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية والغذائية...).

في كل من البلدين المشار إليهما في العمل الهيكلي، قدم اللجنة العلمية والتقنية للمياه الفلاحية تأطيرا مؤسسيا لهذه الأعمال من خلال إشراك السلطات الوطنية بشكل رسمي: في تونس مع الإدارة العامة للهندسة القروية واستغلال المياه التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية التي تشكل نقطة التركيز لهذا العمل، وفي كمبوديا مع وزارة الموارد المائية والارصاد الجوية ووزارة الزراعة والغابات والصيد.

عرض المنهجية وعناصر التشخيص للخدمات في سياقين مختلفين

تم إجراء الدراسة في موقعين، أحدهما في تونس والآخر في كمبوديا. في كل منهما، تم تنظيم العملية في ثلاث مجالات رئيسية للتحليل:

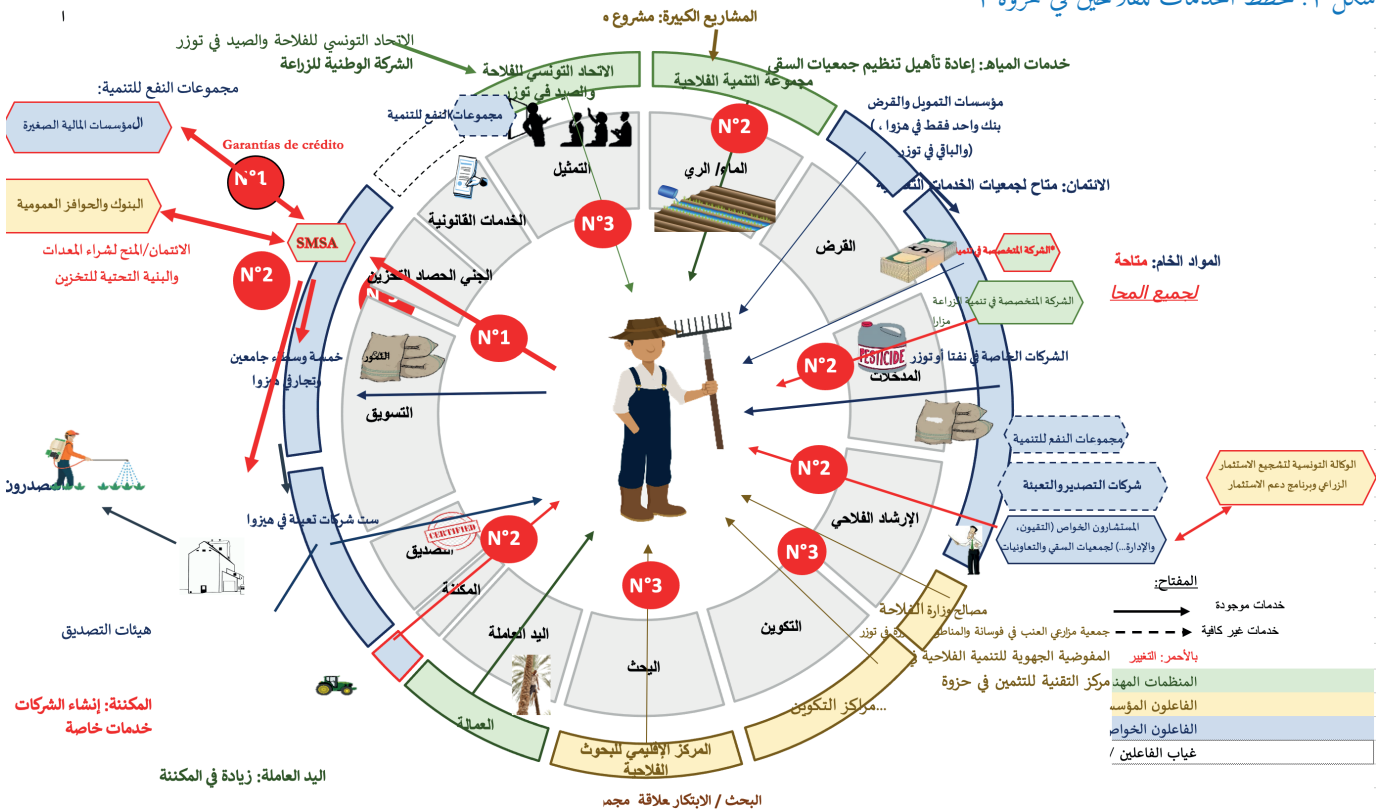
- مجال سلسلة الإنتاج والمجال الترابي: تم إجراء تشخيص ترابي استنادا إلى تحليل مراجع وبعض المقابلات. في تونس، تم أيضا إجراء تشخيص سريع لسلسلة التمور لفهم تحديات التسويق ذات أهمية خاصة.
- مجال احتياجات الخدمات: تم إجراء استطلاعات في المزارع التي مكنت من إنشاء تصنيف للمزارع وتحليل الاحتياجات. كما ساهمت هذه الاستطلاعات في تقدير مستوى الرضا الحالي للفلاحين تجاه الخدمات المختلفة.
- مجال عرض الخدمات: تم أيضا إجراء رسم خرائط لعرض الخدمات. تم تقييم الخدمات الرئيسية (ذات الأولوية) وتم تقدير مدى توافق العرض والاحتياجات للخدمات. في كمبوديا، تم استكمال هذه التحليلات بتحليل تاريخي لانتشار الخدمات في ستونغ شينيت وعلاقتها بالاستفادة الفعلية من إمكانات الدائرة المسقية.

تمت مقارنة هذه العناصر لوضع مخطط عمل لتعزيز الخدمات. وتمت مناقشة الخطوط العريضة لكل مخطط عمل خلال ورشة الحوار وجلسات الاجتماعات المعنية. يقدم كل مخطط عمل نظرية التغيير (رؤية الخدمات، الأهداف، مسار التغيير) ثم يوضح التفاصيل التشغيلية (تقسيم المسؤوليات، آليات التمويل، عناصر تقنية). تم إعداد خريطة طريق موجزة لكل موقع لتحديد الخطوات القادمة. لم تغط المخططات العملية كامل مجال خدمات الفلاحين، بل تركزت على بعض الجوانب ذو أولوية بناء على التشخيص المنجز والتحديات الأساسية.

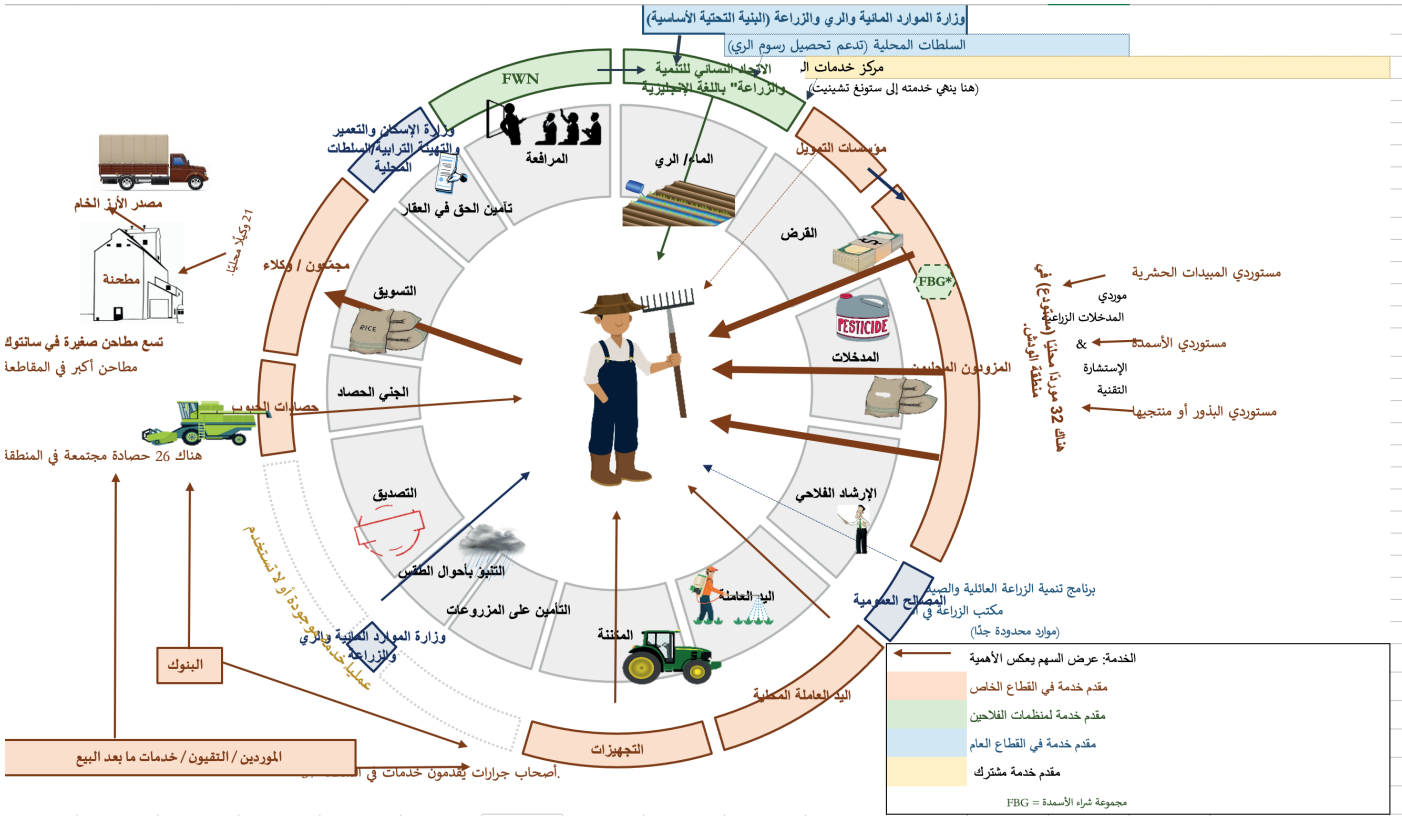
أهم النتائج لموقع حزوة 1 في تونس في محافظة توزر

موقع حزوة 1 هو واحة جماعية حديثة هيئة على مساحة 72 هكتارا وتميز بإنتاج التمور دكلة نور. هيئت في عام 1962 وتم إعادة تأهيلها في عام 2018.

شكل 1: مخطط الخدمات للفلاحين في حزوة 1



شكل ٢: مخطط الخدمات للفلاحين في ستونغ شينيت



الوقت الحاضر، في انتظار اتخاذ إجراءات هيكلية أكثر تنظيمًا (مثل تنفيذ المخطط التشغيلي للخدمات). بالتالي، يقترح خارطة الطريق بعض الإجراءات العاجلة والأخرى على المدى المتوسط والطويل.

النتائج الرئيسية لموقع ستونغ شينيت (Stung Chinit) في كمبوديا في مقاطعة كامبونج ثوم

موقع ستونغ شينيت هو منطقة زراعية تبلغ مساحتها حوالي 2,800 هكتار، تأسست في عام 1977 وتم استصلاحها بين عامي 2002 و 2006.

تكشف التشخيص عن وضعية حيث أدت التدريجية في توفير مجموعة كاملة من الخدمات بين عامي 2006 و 2020 إلى تقدم قوي في تنمية المنطقة: من الزراعة المفردة إلى الزراعة المزدوجة، ثم الزراعة المثلثة لبعض المزارعين. في حين أن خدمة الري كانت مرضية منذ عام 2007-2008 (نتيجة لعملية الاستصلاح التي سمحت أيضًا بتأمين الأراضي)، إلا أنه لم تشهد الزراعة الأرزية تطورًا حقيقيًا حتى بين عامي 2015 و 2020، خاصة بفضل التوجه الهيكلي للقطاع في الماضي ومن ثم تطوير خدمات في الآلات الفلاحية في السنوات التي تلتها. حاليًا، توجد مجموعة كاملة من الخدمات تعتمد في الأساس على مقدمي الخدمات الخاصة.

ومع ذلك، يظهر النموذج التقني لتكثيف الزراعة قد بدأ يظهر حدودًا فيما يتعلق بالاستدامة البيئية (وبالتالي الاقتصادية أيضًا على المدى المتوسط والبعيد): تدهور التربة، التلوث بالمبيدات وتأثيرها على الصيد... بالإضافة إلى ذلك، يتعرض خدمة المياه أيضًا للتدهور. يكشف تقييم الخدمات ومطابقتها للاحتياجات عن رضا حالي، ولكن يشير أيضًا إلى مخاطر هامة في المستقبل وغير مدركة دائمًا من قبل الفاعلين

يوصي المخطط العملي بـ "استعادة نظام عمليات وصيانة اقتصادي وفعال من الناحية الكفاءة والاعتماد على المزيد من الممارسات الزراعية المستدامة والمرجحة على مساحة ستونغ شينيت". ولتعزيز أنظمة زراعية مستدامة بيئيًا، يقترح إنشاء

كشف التشخيص عن صعوبات كبيرة تواجه الفلاحين، خاصة تلك التي تواجه خطر الاندثار. تتعدد أسباب هذه المشكلة، بما في ذلك هيكل الاستغاليات الفلاحية الصغير جلدًا (التجزئة بسبب الإرث)، ونقص القوى العاملة (بسبب التجارة عبر الحدود)، والاتجاه نحو التخصص في زراعة التور، وهيمنة بعض فاعلين أسفل سلسلة التور (سلسلة التور غير منظمة وضعف المنظمات الفلاحية)، وعرض خدمات غير كافية وليس في مصلحة الفلاحين (حيث تركز الخدمات بشكل أساسي على إنتاج التور وفي مصلحة فاعلين أسفل سلسلة التور). بالإضافة إلى ذلك، السياق الجديد لزيادة الإنتاج منذ عام 2020 والذي أصبح "الطبيعة الجديدة" لهذه السلسلة يزيد في تفاقم الوضع. وأخيرًا، تواجه الاستدامة البيئية حتى في الواحات تهديدات من انخفاض مستوى المياه الجوفية (نتيجة لتوسعات الواحات) والتخصص في زراعة التور دكلة نور (فقدان التنوع البيولوجي واندثار الزراعة على ثلاث طوابق في الواحات) والاتجاه الجديد نحو "التحويل" (من الزراعة العضوية إلى التقليدية). باستثناء خدمة المياه التي لا تزال مرضية في حزمة 1 ولكن تواجه التهديد هي أيضًا، تعتبر هذه الواحة بمثابة اللوضع في الواحات الحديثة الجماعية في الجنوب. وبالتالي، تعتمد هذه السلسلة الرائدة في تونس (أكبر مصدر للتصدير عالميًا) على الاستغاليات الفلاحية العائلية.

يوصي المخطط العملي بـ "تنظيم الخدمات بناء على توازن جديد بين الدولة والمنظمات المهنية الفلاحية والقطاع الخاص - وخاصة زيادة تأثير المنظمات المهنية الفلاحية - والاستجابة لمصالح واحتياجات الفلاحين في النظم الزراعية الواحاتية". تتضمن المنهجية المقترحة مرحلتين: (أ) البدء بإزالة العقبة الأولية للتسويق، (ب) ثم في الوقت الثاني إنشاء - أو إعادة تنشيط - "نظام خدمات" للتعامل مع المشكلات بشكل أكثر نظامية وبالتالي تحفيز دائرة حميدة من الخدمات. يتم اقتراح حلا مبتكرًا - الائتمان المرتبط بالخزون أو الائتمان المضمون بالخزون - لتمكين دمج الفلاحين بشكل أكثر عدلا في القطاع. ومع ذلك، فإن هذا الحل ليس كافيًا ويتم اقتراح عناصر أخرى تتعلق بالمستوى الميكرو، والمستوى الميسو، والمستوى الماكرو. وأخيرًا، تؤكد الدراسة على ضرورة الوضع الحالي. يواجه المزارعون صعوبتين كبيرتين في السنتين الأخيرتين وتتصاعد التوترات الاجتماعية. في السياق الحالي، لن يتمكن العديد من المزارعين من التعامل مع موسم جديد مماثل. يوجد خطر أزمة اجتماعية واقتصادية في المناطق الواحية ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة في

13 مخطط الخدمات للفلاحين يرتبط بخدمات على مستوى الأفراد والمستوى المتوسط والمستوى العام ، حيث يعزز الثلاثة المستويات بعضها البعض. تبين الدراسة ضرورة توفر الخدمات على هذه الثلاثة مستويات مايكرو وميزو وماكرو. في الحزوة 1 ، يؤدي تركيز الخدمات في قطاع التمور إلى تخصص الاستغلالات الزراعية (مما يقلل من مقاومتها للصددمات وقدرتها على التعافي) وتخصص النظم البيئية (التي تعمل بشكل أقل كنظام بيئي بينما تعتبر الواحات تقليدياً متدرجة ومتنوعة). تسلط الدراسة الضوء على الأسخاب الدولة منذ ثورة ٢٠١٠ وضرورة تفعيل العديد من الإجراءات العامة على المستويات الماكرو والميزو: تنظيم القطاع، ومراقبة التوسعات، وتحسين هيكل الاستغلالات، وإعادة إحياء المنظمات الفلاحية.

14 لا ينبغي افتراض أن الخدمات المقدمة للفلاحين دائماً في مصلحتهم. بالإضافة إلى ذلك ، ليس كل الخدمات تكون موضوع طلب صريح من الفلاحين ، فعدم وجود طلب صريح لا يعني عدم وجود حاجة. عندما يكون القطاع الخاص هو القوة السائدة في تقديم الخدمات ، يتم تقديم الخدمات الراجعة فقط على المدى القصير والمتوسط للمزارعين، من دون إمكانية التحكم في حالة وجود اختلاف بين الأطراف المعنية. بالمثل، توجه نهج القيمة الزراعية عرض الخدمات فقط لمصالح سلسلة قيمة محددة. وهذا يشكل مشكلة أكبر إذا كانت هناك قوى غير موالية للمزارعين داخل هذه السلسلة. يمكن أن يؤدي توجيه الخدمات من قبل سلسلة القيمة إلى توجيه وتقييد الاستراتيجيات الممكنة للمزارع.

التركيز على الخدمات المقدمة للفلاحين يعيدهم إلى مركز الاهتمام. لا يتم التركيز على التهيئة أو الأراضي أو السلسلة الفلاحية ، بل على المزارعين. وبناءً على ذلك ، يطرح سؤالان: (١) هل تمكن الخدمات المقدمة تنفيذ استراتيجيات تم اختيارها من قبل المزارعين ، أم أنها تحدد اتجاهات استراتيجية للمزارعين عن طريق تقييد "حقل الاحتمالات"؟ و (٢) هل لدى المزارعين الوسائل للوصول إلى هذه الخدمات؟ يعد تحليل مصالح وإمكانات المزارعين - وكل نوع من المزارعين - في منطقة الري باستخدام التصنيف النوعي وفك رموز القوى النافذة في المنطقة والتراب أو السلسلة القيمة ضرورياً، للتحقق مما إذا كانت الخدمات المتوفرة حقاً تلي مصالح المزارعين.

في حالة Hezoua ١ ، يهيمن بعض الفاعلين بسفالة السلسلة الفلاحية على الخدمات ويبدو أنها تتقدم بشكل أساسي مصلحة السلسلة (إنتاج تمر ذات جودة) بدلاً من مصلحة الفلاحين (الحصول على دخل كاف). يوضح حالة Hezoua ١ تبين أن الخدمات تلي إلى حد ما مصالح السلسلة الفلاحية ولكن ليس مصالح المزارعين أو المصالح البيئية. بالمقابل ، تلي عرض الخدمات احتياجات المزارعين في حالة Stung Chinit على الرغم من وجود مخاطر لعدم الاستقرار في المستقبل المتوسط والطويل. يمكن أن يكون التفكير المستقبلي مع الفاعلين المحليين مفيداً ومثمراً بشكل خاص لإبراز التحديات طويلة المدى واتخاذها بعين الاعتبار بشكل استراتيجي ومسبق. بذاته ، يمكن أن يشكل هذا العمل في مجال التوجيه والتفكير المستقبلي خدمة يجب تطويرها ويمكن أن تستند إلى المقاربة الترابية مع دور هام للسلطات المحلية.

15 يجب أن تتم إعداد خطط تعزيز الخدمات التشغيلية حسب الحالة ويجب أن تعتمد على تشخيصات شاملة وميدانية، بما في ذلك تشخيص السلسلة الفلاحية والمنطقة، ورسم الخرائط، وتاريخ وتقييم عرض الخدمات، وتصنيف استغلالات الأراضي الزراعية، وتقييم وتحديد أولويات احتياجات الخدمات للاستغلالات، وتقييم مدى تواءم العرض والاحتياجات للخدمات مع أداة "مخطط الخدمات للفلاحين" المستخدمة في الموقعين، سواءً للتشخيص أو لعرض الخطة التشغيلية، عملية بما فيه الكفاية وتسمح بمعالجة تقييد ترتيب مشروع بطريقة بسيطة. يمكن تنزيل الأداة من موقع www.comite-costea.fr/production/loutil-la-rosace-des-services-aux-irrigants.

في نفس المنطقة، ستكون هناك بالطبع اتجاهات مماثلة، ولكن أيضاً خصوصيات وفقاً للخصائص الفردية لكل تنظيم (مثل إعادة التأهيل أو عدمها). داخل نفس التنظيم، تختلف احتياجات الخدمات حسب أنواع الاستغلالات، ولكن التنظيم يميل إلى توحيد الاحتياجات الأولية التي تشكل أفضل وأسرع الوسائل للتحرك.

مجموعات بحث-عمل تقنية واقتصادية لاختبار وتقييم نماذج إنتاج أخرى (تنوع الزراعة، النباتات التغطية - وذلك بشكل متفوق لتجنب التضارب بين استخدامات المياه وطرق إدارتها غير المتوافقة بينها) ومساندة ظهور عرض استشاري وخدمات يسمح بتوسع نماذج الإنتاج المستدامة. لتعزيز استدامة إدارة خدمة الري، يقترح مخطط الخدمات إعادة تنشيط التحالف بين منظمة الفلاحين والسلطات المحلية، واستعادة مبدأ حساب المساهمات من المستخدمين بناءً على ميزانية خدمات

نتائج الدراسة والرسائل الرئيسية

يوضح اختيار هاتين المنطقتين بشكل جيد ضرورة وجود مجموعة شاملة من الخدمات للفلاحين مستعملي مياه السقي، أوسع بكثير من مجرد خدمة المياه: نتحدث عن "نظام خدمات بيئي" شامل وتسلط الضوء على جوانبه النظامية. توضح الدراسة أيضاً الارتباط بين الخدمات والأداء والاستدامة للمساحات الزراعية وعموماً للممارسات الزراعية المتبعة فيها.

11 مجموعة متنوعة من الخدمات ضرورية بصورة أوسع من مجرد خدمة المياه، في إطار نظام شامل للخدمات يتكيف مع تغيرات الزمن والتطورات في السياق. لا يكفي وجود خدمة المياه وحدها لضمان أداء واستدامة المساحات الزراعية، بل يتطلب وجود خدمات أخرى فعالة بشكل فعلي (التكوين، التسويق، التجهيز والعمالة، الأراضي، تنظيم المنتجين، الاستشارة والتوعية، الخدمات الاجتماعية...).

تشير الدراسة إلى أنه يجب أولاً تأمين خدمة المياه، ثم يجب نشر الخدمات الأخرى بطريقة تتناسب إلى حد ما أو تتبع تسلسلاً (زمنياً) منطقياً خاص بكل مساحة زراعية، مستجيباً أولاً للقيود الأولية ثم للقيود الثانوية. في كلا الحالتين، ظهرت خدمات التسويق كمحرك مهم بشكل خاص (ثاني أولوية بعد تأمين خدمة المياه والأراضي).

ومع ذلك، يمكن أن يتعرض استدامة الأنظمة المروية للتهديد بسبب التأثير البيئي لعمليات التجانس والتبسيط والتكثيف في أنظمة الزراعة والإنتاج التي تنشأ عنها. وقد أظهر أن التحديات على المدى المتوسط والطويل لا يتم اعتبارها من قبل الخدمات الحالية وأن الجوانب البيئية تم تجاهلها في عرض الخدمات في الحالتين المدروستين.

12 وفقاً للخدمات، يمكن تقديمها من قبل القطاع العام والقطاع الخاص (التجاري) والمهنة الزراعية وحتى من الفلاح إلى الفلاح. لا يمكن أن يتم ترك الخدمات للقطاع الخاص وحده: قد تكون العرض غير كامل، أو مفرطاً في التحيز، أو تأخذ في الاعتبار أهداف قصيرة المدى، إلخ. قد يكون دورة الخدمات غير فاعلة. تؤكد الدراسة بذلك على ضرورة تدخل الدولة (على الصعيد الوطني والمستوى المحلي)، لتكون ضامنة للمصلحة العامة والمصالح على المدى المتوسط والطويل، وإيجاد التوازن الصحيح بين المصالح الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن القطاع الخاص والقطاع العام والمهنة الزراعية ضروريون جميعاً، من أجل إيجاد توازن بين السعي نحو النمو والحفاظ على المصلحة العامة. في الحالتين المدروستين، يهيمن القطاع الخاص على عرض الخدمات، ومع ذلك ، فإن الخدمات المتاحة ليست دائماً في مصلحة الفلاحين والفلاحات (وهذا يعتمد على العلاقات القوة الموجودة كما يظهر في حالة تونس)، أو تصبح عناصر تقييد اختيارات الفلاحين بدلاً من توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم.

إن الحاجة إلى تدخلات حكومية ضرورية أيضاً، من جهة لتوفير الخدمات التي لا يتولاها القطاع الخاص أو لدعمها مالياً، ومن جهة أخرى لتنظيم هذه الخدمات (أو تنظيم القطاع). يتيح هذا التدخل الحكومي التوفيق بين المصالح المتباينة أحياناً للفاعلين، والتوفيق بين المصالح القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، وأخيراً التوفيق بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تبين الدراسة أيضاً ضرورة إعادة امتلاك الخدمات من قبل الفلاحين (خدمات من فلاح إلى فلاح ودور المنظمات الفلاحية) وضرورة تحم الفلاحين في هذه الخدمات.

منتجات اللجنة التقنية والعلمية للمياه الفلاحية فيما يتعلق بالدراسة، المتوفرة على موقع الأنترنت للجنة

- تقرير البدء: www.comite-costea.fr/actions/services-aux-irrigants
- تقارير تقديم التشخيصات الإقليمية وأنماط الاستغلالات: تتضمن هذه التقارير عرضاً للتشخيصات الإقليمية وأنماط الاستغلالات الزراعية. www.comite-costea.fr/actions/services-aux-irrigants
- تقارير المخطط التشغيلي لخدمات الري: تشمل هذه التقارير المخططات التشغيلية لخدمات الري. www.comite-costea.fr/actions/services-aux-irrigants
- تقرير نهائي شامل وتوصيات: www.comite-costea.fr/actions/services-aux-irrigants
- منشور (AFD Question de Développement (QDD): أداة دائرة الخدمات (la rosace des services): تعتبر هذه الأداة قابلة للاستخدام لإجراء تشخيصات الخدمات وتقديم المخططات التشغيلية لأنظمة الري الأخرى، سواء كانت مروية أو غير مروية: www.comite-costea.fr/actions/services-aux-irrigants

يمكن أن يحتوي النهج التشغيلي على عرض "نموذجي" للخدمات المطلوبة بشكل أولوي، ثم خدمات متنوعة وفقاً لأنواع الاستغلالات (ستساعد الاستشارة في مجال الفلاحة العائلية في تحديد احتياجات الخدمات بشكل أكثر تحديداً لكل استغلال). في النهاية، يبدو أن هذه الأنماط مفيدة بشكل خاص في تخطيط العمل العام وبالتالي تكمل تدخلات القطاع الخاص¹.

تتطلب تحديات التنمية السعي المستمر إلى زيادة الكفاءة والتأثير، وهذا الوضع يميل إلى التبسيط المفرط للنهج، بسبب سرعته وتركيزه القطاعي وتطبيعته. ومع ذلك، تعيد الدراسة إلى الصدارة أهمية النهج النظامي والزراعة المقارنة، وأدوات التشخيص (تصنيف المزارع الزراعية)، والدراسات الميدانية، وتحليل القوى النافذة.

توضح الدراسة أيضاً حدود النهج الفردي والمؤقت للقطاعات الفرعية أو التخطيطية للري، والنماذج التقليدية للإنتاج، مثل الثورة الخضراء، وتدعو إلى الانتقالات الزراعية البيئية في هذه الأنظمة المروية. وأخيراً، يمكن استخدام هذا النهج التحليلي من خلال الخدمات، على الرغم من تطوره للقطاع المروي، للقطاع الزراعي والغاباتي والرعي والسمكي في المناطق المطرية والمروية بشكل عام.

مقارنة الخدمات (العرض والطلب) المقترحة في إطار هذه الدراسة قد تمكن بشكل مبتكر من تغطية مجموعة واسعة ومتنوعة من المجالات (الزراعة / الري / الاقتصاد / السلسلة الغذائية / العقارات / التنظيم / المؤسسات / البيئة)، مع ترتيب المستويات الصغرى والمتوسطة والكبرى. لقد سمح هذا النهج بإعادة وضع المزارعين والمزارعات في مركز التحليل وتوفير بيانات ميدانية ملموسة من خلال الاستبيانات.

توصيات الختام التي تم تقديمها على مستوى النماذج التشغيلية المقترحة قد سمحت بتحديد إجراءات ملموسة تهدف مباشرة إلى الحفاظ على النشاط الزراعي في المناطق المدروسة في تونس وزيادة استدامة الاستغلالات في المناطق المدروسة في كمبوديا. وبالتالي، تظهر الدراسة أن وضع نماذج الخدمات للمزارعين، في هذا المفهوم الشامل، يمكن أن يساهم في مواجهة الأربعة تحديات الرئيسية المحددة من قبل اللجنة العلمية والتقنية للمياه الزراعية -

حدود المنهجية

مع ذلك، كشف هذا النهج عن بعض المحدودية، مثل ضرورة توسيع التشخيص المتعلق بالمناطق مع تشخيص السلسلة الغذائية، وصعوبة العمل وتقديم النماذج التشغيلية بدون وجود رؤية ملموسة للدعم والتمويل. أيضاً، كان من الصعب في بعض الأحيان جذب المشاركة من الجهات الخاصة التي تلعب دوراً هاماً في تقديم الخدمات. وأخيراً، تبين أن الفكرة الأولية لتفصيل العرض والطلب على الخدمات حسب نوع الاستغلال غير ضرورية إلى حد ما، حيث تميل المناطق المروية إلى توحيد أنواع الاستغلال إلى حد كبير ولم يظهر وجود تخصصات قوية فيما يتعلق بالخدمات (الاحتياجات والطلب) وفقاً لأنواع الاستغلال المحصورة، في حين ظهرت الاحتياجات العابرة لجميع أنواع الاستغلال على أنها ذات أولوية. لم يكن التحليل المحدد لجوانب النوع مطلوباً في إطار الدراسة المنجزة، ولكنه كان بإمكانه تحليل الاحتياجات الخاصة للمزارعات النساء فيما يتعلق بالخدمات.

١. وبالتالي، فإن أداة تصنيف المزارع ليست الأداة الأكثر ضرورة لصياغة مخطط لتعزيز الخدمات، ولكنها تظل مفيدة.